



«استعادة هيبة الأجهزة العسكرية» التي لم تقصر في «فرض هيبتها الديموية» طوال ست سنوات من عمر الحراك الشعبي. لكن ما لا يتنبه إليه آل خليفة، على ما يبدو، أن ما سنستجلبه تلك العناوين «التمويهية» لن يكون إلا مفاقمة الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البحرين، والتي رهنت حكام المنامة، بالمطلق، لآل سعود وآل زايد، بوصف الأولين «مجرد مختبر تجارب» و«أداة طيعة للتنفيذ»

لملك

«دماؤكم وحريراتكم على مقاس محاكمي»

إلى استخدام طريقة القبائل التقليدية في التزاوج والقرابة؛ كي يتكسب سياسياً حتى في داخل أسرته. فنجله ناصر متزوج بابنة محمد بن راشد حاكم دبي، ونجله الآخر خالد كان متزوجاً بابنة الملك السعودي السابق عبدالله بن عبد العزيز، ثم انفصل عنها وتزوج ابنة عمه محمد بن عيسى رئيس الحرس الوطني الذي يتطلع الملك إلى تولية نجله خالد على رأسه. فهي إذا زيجات تخفي سعياً في السيطرة على مفاصل القوة السياسية والعسكرية في البلاد.

في السياق ذاته، تكشف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، في مذكراتها عام 2011، جانباً من الخبث في مخططات محمد بن زايد، المُعزّم بسلب السيادة من الحكام الضعفاء، في البحرين، حيث الملك الذي تضرب الأزمة السياسية والاقتصادية أركان قصره في الصافية.

هذا النفوذ المتزايد لابن زايد أرغم ملك البحرين على المصادقة على أحكام بإعدام ثلاثة شبان بحرينيين في نهاية عام 2016، بعدما دينوا بقتل ضابط شرطة إماراتي، يُدعى طارق الشحي، في منطقة الدببة، يوم 3 آذار/ مارس 2014، عبر محكمة مدنية كانت تقيس بمقاسات الملك، ورغبات محمد بن زايد حاكم الإمارات.

قرارات سفك الدماء في البحرين لا تفكّ تميط اللثام عن مساومات قبيلة وتنازلات سياسية طابعها «جنون» ملك البحرين باستمرار حكام الإمارات في «الوفورات» المالية لحُكمه، سواء ضمن المارشال الخليجي الذي يتعهد بتقديم عشرة مليارات سنوياً، كان مقرراً أن تُصرف للبحرين فترة عشر سنوات، أو عبر الهبات المالية التي يقدمها محمد بن زايد له في جلسته الخاصة.

ولأن واقع الأمر شعبياً في البحرين ليس كذلك، فإن إطلاق يد قضاة المحاكم العسكرية في محاكمة مدنيين يُعدّ دليلاً واضحاً على الانهيار السياسي للحكم، وإشارة إلى السياسات القاصرة لهذا الملك الذي يتفاخر دائماً بوضع النياشين على بزته العسكرية، والمهوس بالتعالي ونهب ثروات بلاده ومواطنيه. لا غرابة إذاً في أن تلتقي مصالح «المحمدين»، محمد بن زايد ومحمد بن سلمان، صنيعاً الأول، أمام ملك معزول شعبياً وسياسياً ومنهار اقتصادياً. مصالح تُعبّر عن طموحات في الانقضاض على مطالب الديمقراطية والإصلاح التي رفعها البحرينيون، فالرياض وأبو ظبي لا تخفيان عداهما لحصول البحرينيين على مكاسب سياسية في إدارة الحكم خلاصة القول: سوف يوسع ملك البحرين من الاعتماد على المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، بغية كسر هيبة المعارضة، وكأنه يقول لمواطنيه: «حريتكم ودماؤكم على مقاس مقلصة محاكمي، مدنية كانت أو عسكرية».

* كاتب بحريني

مازن حمدان*

ليس غريباً على ملك البحرين هذا السلوك البليد. ففي الوقت الذي تصدر فيه المحكمة العسكرية في بلده حكماً بإعدام ستة مدنيين لأسباب سياسية كما تقول المعارضة، يُشاهد ملك البحرين في نزهة في براري المغرب مع أفراد من أسرته، بضحية محمد بن زايد ومحمد بن راشد حاكمي الإمارات - اللذين تربطه بهما علاقات شخصية - لممارسة هوايته في صيد طيور الحبارى، التي تثير شهية هؤلاء الحكام.

وحتى لا نبتعد كثيراً عن المحاكم العسكرية وأحكامها في الإعدام، يمكننا القول إنها بدعة ملكية في شكلها، لكن غاياتها لا تخرج عن كونها تلاقي إملاءات سعودية وطموحات إماراتية في الهيمنة خارج حدودهما. معلومات مؤكدة تفيد بأن بيان النيابة العسكرية في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي كان مختلفاً؛ حيث كانت التهم

الانتقام «لهيبة المسكر»

لم يجد ملك البحرين تبريراً لتلك «التعديلات القتالية» إلا القول إنها للحفاظ على «هيبة الأجهزة العسكرية». ذريعة تحاول من خلالها السلطات تمويه كون التعديلات أداة للانتقام من الحراك، عبر تمكين الجيش من تنفيذ جرائم قتل بحق الشعب ضمن «أطر قانونية ذات طابع عسكري»، ليكون الملك، بذلك، المسؤول الأول عن تنفيذ تلك الجرائم بصفته القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين، وعن أحكام تفتقر إلى مقومات العدالة بحسب القانون الدولي وتأكيد منظمة العفو الدولية، بتواطؤ واضح من قبل شركاء النظام البحريني الغربيين، الذين تتقدم مصالحهم على أي اعتبارات أخرى.

وفي هذا الإطار، طالبت جمعية «الوفاق» المعارضة، في تعليقها على أحكام الإعدام الصادرة أخيراً، المجتمع الدولي، بـ«التخلص من الضغوط البترودولارية أمام الجرائم والتجاوزات المتعلقة بانعدام العدالة في البحرين، مشددة على أن «السلطة في البحرين غير مؤهلة ولا قادرة على إدارة الشؤون العامة وفق هذه المنهجية الانتقائية المتهورة». ووصفت الجمعية الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الكبرى بـ«الباطلة»؛ لكونها «استندت على إجراءات غير إنسانية، واعترافات انتزعت تحت التعذيب الوحشي الشديد... وعبر إجراءات الإختفاء القسري لمدد تزيد على عام».

هكذا إذاً، لا يزال ملك البحرين، بعد مرور ست سنوات على انطلاق الحراك الشعبي، مصراً على إطلاق أيدي جنوده في قتل المواطنين تماماً كما العصابات المسلحة، وعلى نصب المشائخ للمطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان أمام محاكمه العسكرية، ليكون القتل، بذلك، جهاراً نهاراً... بأمر الملك.

* إعلامي بحريني

لإحالة القضايا السياسية عليه، بمصادقة رسمية من ملك البحرين. مثلت التعديلات الدستورية المتسارعة، على ما تبين لاحقاً، محاولة للتمهيد لإجراءات أشد قسوة ستطاول الحراك الشعبي. وبالفعل هذا ما حصل، حيث تسارع عقد المحاكمات السرية لمدنيين كانوا قد تعرضوا للاختفاء القسري منذ العام الماضي، إضافة إلى جلسات تعذيب وحشية أفضت إلى الاعترافات المطلوبة من قبل السلطة، ليبلغ الأمر ذروته يوم الاثنين الماضي، بإصدار المحكمة العسكرية الكبرى أحكاماً بالإعدام بحق 6 مدنيين، من بينهم الناشط الحقوقي، محمد المتغوي، والسيد علوي حسين، المرافق الشخصي لأعلى مرجعية دينية في البلاد، آية الله عيسى قاسم.

الموت أو الاعتراف

في تقرير مفصل بعنوان «الموت أو الاعتراف»، صدر قبل أيام، كشفت أربع منظمات حقوقية بحرينية ما تعرض له قرابة تسعة مواطنين، من بينهم المتغوي وعلوي، على أيدي عناصر الجيش البحريني من انتهاكات. وقد أوصى التقرير المذكور بإلغاء التعديل الدستوري الأخير، وإعادة المادة 105 من الدستور إلى ما كانت عليه، لضمان عدم محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، إضافة إلى إلغاء القانون رقم 12 لسنة 2017، المعدّل لقانون القضاء العسكري، والذي سمح بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وفتح تحقيق مستقل في شكاوى الانتهاكات.

كذلك طالب التقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضية السامية، والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بحث حكومة البحرين على الأخذ بالمبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء وتطبيقها، حاضاً المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين على طلب زيارة البحرين، والضغط على سلطاتها لقبول طلب الزيارة.



إضافية على ذلك النص، كان آخرها بتاريخ 18 نيسان/ أبريل 2017، حيث استُبدل به ما يأتي: «يختص القضاء العسكري بنظر الجرائم الآتية، عند ارتكابها عمداً من شخص غير خاضع لأحكام هذا القانون، بصفته فاعلاً أو شريكاً داخل المملكة أو خارجها». وغني بتلك الجرائم، خصوصاً ما يرتكب بحق منتسبي قوة دفاع البحرين أو الحرس الوطني أو حرس المنشآت الحيوية، وبذلك، أجاز التعديل الأخير للقضاء العسكري محاكمة المدنيين بنحو دائم، وأصبح مدخلاً

إطلاق يد المحاكم العسكرية دليلك على الانهيار السياسي للحكم

تتركز حول استهداف موقع عسكري تابع لقوة دفاع البحرين (الجيش)، لكن التهمة استبدلت إلى محاولة اغتيال المشير خليفة بن أحمد، القائد العام لقوة دفاع البحرين. وهنا نشير إلى أن اختيار رأس المشير لم يأت عبثاً؛ فهو سلاح ذو حدين؛ فهو من جهة يعبر عن شراسة ملك البحرين تجاه معارضيه الذين لم يرفعوا الراية مستسلمين، وهو ما يضع ملك البحرين في حرج شديد أمام حكام مجلس التعاون، ومن جهة أخرى يحمل في مضامينه سياقات من الاستبدال والسيطرة، استبدال المشير في المرحلة المقبلة، وهو الذي تصنّفه المعارضة وجهاً من وجوه التآزيم، وإحلال نجل الملك، ناصر بن حمد، الذي يسطع نجمه بين أقرانه، قائداً للجيش، ولا سيما أنه مُنح رتبة «عميد»، وتم إدخاله في عضوية مجلس الدفاع الأعلى، أعلى هيئة عسكرية في البحرين، في عام 2017.

ولعل ما تشهده المنطقة من تداعيات دفعت ملك البحرين، الذي يوصف بـ«الملك المعزول»، إلى الارتقاء في أحضان حكام الإمارات كي يطلب وُدّه؛ نظراً إلى القوة الاقتصادية التي تنعم بها إمارتا أبو ظبي ودبي، والأخيرة بالذات تثير مشاعر الغيرة لدى ملك البحرين؛ لأنه فشل في أن تكون المنامة في قوة دبي العالمية.

لا يغيب عن البال أن ملك البحرين ميّال

خلية إرهابية. وبالنظر إلى طبيعة التهم التي وُجّهت للمحكوم عليهم، ووفقاً لقواعد النص الجزائي، فقد كان من المستبعد جداً أن يصدر حكم الإعدام على المتهم الأول، ناهيك عن بقية المتهمين؛ حيث إن قانون العقوبات البحريني لا يتضمن عقوبة الإعدام على الشروع بالقتل، ما دامت الجريمة غير تامة.

* مستشار قانوني بحريني

الدعوى، ما جعل الأمر متعسراً في إعداد الدفوع والمرافعات. تقدمت هيئة الدفاع بمرافعاتها عن المتهمين بصعوبة شاقة، بسبب عدم حصولهم على أوراق الدعوى. لكنها انصدمت بالحكم لعلمها بأن لائحة الاتهام لم تتضمن تهمة الشروع في القتل إلا للمتهم الأول، وأما باقي المتهمين فلم تُوجّه لهم إلا تهمة الدعم والتحريض للمتهم الأول وتأسيس

المحكمة رفضت تسليم المحامين نسخة من ملف الدعوى